اختلف الموقف العربي بعض الشيء ازاء مشروع جديد لتشكيل مجلس تشريعي، عرضه المندوب السامي على اساس ان يتكون المجلس من ثمانية وعشرين عضواً نصفهم للعرب (مسلمين ومسيحيين). وبموجب المشروع الجديد، يحق للمندوب السامي تعيين خمسة من الاعضاء العرب بينما التسعة الباقون يتم انتخابهم. وبالرغم من ان صلاحيات هذا المجلس المقترح ليست اوسع من صلاحيات سابقه، وان قراراته ستكون، بالمحصلة، مقيدة بالقيود ذاتها التي قيدت بها قرارات سابقه، فقد تصدى الزعماء العرب لمناقشته بامعان، واجروا بشأنه اتصالات مع السلطات البريطانية. وقد ركزوا انتقاداتهم على ما يعكسه المشروع من تمسك بريطاني بمساندة الوطن القومي اليهودي، الا انهم اظهروا الاستعداد للتداول في ما عدا ذلك من بنود المشروع. وقد نقل المندوب السامي موقف الزعماء العرب الى حكومته فرد وزير المستعمرات برسالة قال فيها انه «فهم بأن الاحزاب العربية عموما قررت ان ترى مجلسا تشريعيا يؤسس، اجمالا، على نفس الاسس التي اقترحتها حكومة جلالته، مع شعوره، كذلك، بانهم يطلبون تغييرات معينة». ودعا الوزير الزعماء العرب الى زيارة لندن للتفاوض، وقال في رسالته هذه كأنما ليغذي لديهم الميل الى القبول: ان الوفد اليهودي الذي استقبله «ابدى معارضة شديدة ضد تأسيس مجلس تشريعي في هذا الوقت»[٢٤]. الا ان هذا الميل العربي الى القبول اصطدم في نهاية المطاف، بالعقبة الدائمة وهي التمسك البريطاني بالوطن القومي اليهودي. وكان كل من مجلس اللوردات ومجلس العموم، البريطانيان، قد طالب الحكومة بارجاءالعمل بهذا المشروع «لانه من الخطأ ربط فلسطين بشكل من الدستور يؤدي بطبيعة الحال، كما ادى في البلاد الاخرى، الى قيام حكومة مسؤولة في البلاد»[٢٥] ـ كما لاحظ تقرير لجنة بيل فيما بعد ـ فقيام وضع كهذا يعرقل تحقيق المشروع الصهيوني ويعرض نفوذ بريطانيا ذاته للخطر.

وهكذا، لم يتح للمشروع ان يرى النور، خصوصا لأن ثورة ١٩٣٦، التي كانت عواملها تتجمع منذ البداية، انفجرت في هذا الوقت.

وحين ظهرت اقتراحات غير رسمية دعت الى تقسيم البلاد الى مقاطعات «كانتونات» تدار محليا، اعلن القادة العرب رفضهم لنظام الكانتونات هذا، كما رفضوا، بطبيعة الحال، مشروع التقسيم الذي اقترحته لجنة بيل.

ان القيادة الوطنية، التي رفضت على الدوام اية مشاركة للاضطلاع بدور في ادارة البلاد، كانت لديها اسبابها التي تتصل، في نهاية المطاف، برفض الوطن القومي اليهودي وبرفض الاقرار بأي نوع من المشروعية للوجود اليهودي في فلسطين، فضلا عن رفض المساواة بين الوجودين، اليهودي والعربي، على اي نحو من انحاء المساواة. وظلت القيادة الوطنية قادرة على ان تقنع الرأي العام الفلسطيني بمواقفها، وهكذا فلم تنجم في وجهها سوى معارضات قليلة التأثير، سواء تلك التي جاءت من اليمين، او من اليسار.

والقيادة الوطنية، مع رفضها المتصل للمشاريع المعروضة، لم تقدم، من جانبها، حتى سنة ١٩٣٦، اي بديل، مع ان الاوضاع كانت تتردى وتتفاقم. والمقصود هنا، ليس البديل المعبر عنه في مشروع مكتوب، فمن هذه الناحية اعلنت الحركة الوطنية مطلبها في الاستقلال والحكم البرلماني الذي يسهم فيه اليهود وفق وجودهم التي يعترف بها العرب، مما بدا، من وجهة النظر العربية، كانه البديل، بل المقصود هو البديل للنشاط المثابر الذي كان يستهدف انشاء الوطن القومي اليهودي، بنشاط يحقق تصورات العرب في الظروف الملموسة التي كانت تتطور اليها البلاد.